الأمريكيون نوعان

كمال مجيد*

■ يعلمنا التأريخ أن الامريكيين، ما عدا العبيد الافريقيين، انتقلوا الى القارة الجديدة لغرض تحسين حالتهم الاقتصادية. وبلا شك فشل الملايين منهم في تحقيق هدفهم. فطبيعة النظام الرأسمالي الذي ترعرع هناك تنشر اللامساواة. فبمرور الزمن تكونت طبقة من الفقراء المحصورين في شرك الفاقة واخرى من المرفهين الذين يعيشون فوق المجتمع ويعملون على توسيع ثروتهم بسرعة وبكل الطرق الممكنة، ذلك لأن الجشع كان السبب الأهم لترك وطنهم. أن المنافسة الحرة حسب، نظرية آر. آي فرانك وبي. كوك في كتابهما The Winner Takes All Society، تؤدي الى «ان المنتصر يأخذ كل شيء» فالناجح في الحياة يصعد الى القمة والفاشل ينحدر الى الحضيض. هكذا يتغير المجتمع الامريكي مثلما يتغير كل شيء آخر.

وبخصوص الفقراء تشير تقارير وزارة الزراعة الامريكية في تموز (يوليو) عام 2000 الى أن هنالك 10,5 مليون اسرة غير آمنة غذائياً ويشكل الاطفال 40 % من عدد افراد هذه الاسر وان هناك 20 مليون انسان يلجأون الى الوجبات المجانية التي تقدمها المؤسسات الخيرية (راجع محمد عياش ملحم في «القدس العربي» في 2001/4/28)، وهناك أيضاً 45 مليوناً من الذين ليس لهم ضمان صحي ولا يستطيعون دخول المستشفيات ولا يملكون ثمن العلاج الذي على المريض ان يدفعه مقدماً.

وهناك في الولايات المتحدة ما يزيد عن 30 مليون «لاتينو» أي من اصول امريكا اللاتينية، يعيش اكثرهم دون مستوى الفقر، بل هناك حالياً أكثر من احد عشر مليوناً دخلوا الولايات المتحدة سراً وقد نظموا قبل أيام المظاهرات الجماهيرية مطالبين الحصول على حق المواطنة وحق العمل العلني، هذا اضافة الى 30 مليونا من السود الذين ينالون الامرين لا من الفاقة بل من التمييز العنصري أيضاً، كما هناك حوالي 10 ملايين من العمال والمستخدمين البيض الذين فقدوا عملهم او انتقلوا الى الاعمال الدنيا نتيجة لانتقال الشركات التي كانت تستخدمهم الى جنوب البلاد بل الى البلدان الفقيرة حيث اجور العمل واطئة وقوانين العمل معدومة او غير مطبقة. هؤلاء جميعاً ينتمون الى النوع الاول في المجتمع الامريكي.

من الناحية الاخرى انتقل الى الولايات المتحدة عدد هائل من العلماء والفنانين والكتاب، ففي محاضرة سمعتها على التلفزيون البريطاني ذكر المتكلم تمركز 70 % من عباقرة العالم في ولاية كاليفورنيا. وبلا شك هناك نسبة اخرى منهم في الولايات الامريكية الاخرى. هؤلاء ايضاً انتقلوا الى هناك لتحسين معيشتهم وظروف عملهم. ان معظم هؤلاء يدركون ما يجري في بلادهم وفي العالم وما يقوم به النوع الثاني من الامريكيين من الظلم والاستغلال الذي لطخ سمعة الشعب الامريكي ككل. ولهذا انهم في مقدمة المحتجين على اعمال القلة المنبوذة. نتيجة المنافسة الشديدة ايضاً للحصول على اكبر قدر من المال والجاه استخدم عدد من المهاجرين مختلف الطرق الشرعية والمحرمة للحصول على اكبر حصة منهما. هؤلاء يشكلون النوع الثاني، فمثلاً: ظهرت فظاعة الرأسمالية الامريكية بأبشع صورها حين تم اكتشاف 390 جثة في غابة بولاية جورجيا في شباط (فبراير) 2002، ذلك لأن الشركة التي استلمت المبالغ الضرورية لحرقها، حسب وصية الموتى، قررت ان تزيد ارباحها، فاستغنت عن مصاريف الحرق، في الافران الكهربائية، والقت الجثث العارية في الغابة والبحيرة القريبة من المحرقة. وقد قال التلفزيون البريطاني (القناة الرابعة في 2002/2/19) ان عدد الجثث التي تم القاؤها في المنطقة خلال ثلاث سنوات قد يصل الالوف! وهناك جرائم اخرى، مثل تجارة الاعضاء البدنية للانسان وشرائها في البلدان الفقيرة ونقلها الى امريكا لبيعها الى المرضى الاغنياء الذين يحتاجون الى الكلى والاكباد والقلوب او العيون وهناك سماسرة يتقاضون 145000 دولار لقاء شراء الكلية الواحدة وكافة التكاليف الاخرى للعملية الجراحية. (للتفاصيل راجع انترناشونال هيرالد تربيون في 2005/5/31) فكل شيء حلال لكسب المال ورفع مستوى الثراء، عند النوع الثاني من الامريكيين، حتى وان تم على حساب الشعب الامريكي والشعوب المقهورة الاخرى، بل على حساب البلدان الراسمالية الاخرى، كاليابان وبلدان اوروبا الغربية.

ان المثلين المذكورين أعلاه لا يكفيان لخلق البليونيرية في امريكا. فالعملية بحاجة الى الحروب المحلية والعالمية والى الهجوم على الشعوب الضعيفة وقهرها، كما حدث في كوريا حين قتلوا اكثر من 1,5 مليون كوري، وفيتنام ولاوس وكمبوديا، حيث بلغ مجموع القتلى خمسة ملايين، ونيكاراغوا ويوغسلافيا ونيبال وكولومبيا ولبنان والصومال وافغانستان والعراق وفلسطين والحروب العربية ـ الاسرائيلية العديدة واحتلال هاييتي وغرينادا وبناما، بل وحتى الحرب السرية في واحة البريمي في السعودية والتي استمرت في الخمسينات من القرن الماضي حين نجح الامريكان في قهر الجيش البريطاني بغية السطو على منابع النفط هناك.

فالمسيطرون على الشركات عابرة الاوطان هم الذين Trans-national Corporations يؤلفون لب النوع الثاني من الامريكان. هؤلاء، مثل نيكسون وبوش وتشيني وشولتز وروكفيلر، بل ترومان وجون كنيدي وكلينتون وكيري، هم الذين يسيطرون على مقاليد الحكم في البلاد، عن طريق صرف البلايين على الحملات الانتخابية. ففي خبر في جريدة «الغارديان» اللندنية في 2000/11/8 صرف الحزبان المتنافسان ثلاثة مليارات من الدولارات في حملة سنة 2000م وحدها.

وحالما يسيطر أحد الحزبين على البيت الابيض يقوم بشراء الاسلحة لاستخدامها في الحروب الضرورية للسيطرة على العالم. فحكومة بوش، مثلاً، تصرف حالياً 425 مليار دولار كل سنة على هذه العملية. ثم هناك حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها. فهناك، حسب تشومسكي، 60 مليون امريكي يعيشون على انتاج الاسلحة او استخدامها في الحروب التوسعية. وهذه الحروب اصبحت ضرورية لا للسيطرة على العالم بل لأن ايقافها، ولو لسنة واحدة، سيرمي الملايين من الشعب الامريكي في جحيم البطالة، فتتولد ازمة اقتصادية مستفحلة لا في امريكا وحدها بل في العالم قاطبة. هذه الحقيقة تجبر الحكومة الامريكية على اشعال المزيد من الحروب الجديدة وهكذا دواليك.

ولهذا يعتقد الكثيرون من المفكرين ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي في امريكا نفسها بغية احلال السلام في العالم. فمثلاً: في دراسته للاقتصاد الامريكي كتب الدكتور عبدالله فهمي النفيسي في كتابه «ايران والخليج» يقول: «منذ سنة 1941 تعيش الولايات المتحدة على الاقتصاد الحربي واذا انهار هذا الاقتصاد سوف تغرق الولايات المتحدة في ازمات لا يمكن الالتفاف عليها الا في حالة اعادة تركيبة النظام الاجتماعي الامريكي». ويؤكد سمير أمين وبول سويزي وهاري ماغدوف «ان الولايات المتحدة لم تخرج من ازمة الثلاثينات الا بفضل الاستهلاك الحربي الخيالي خلال الحرب العالمية الثانية». (نفس المصدر). ولهذا ايضاً استخدم بوش أحداث 2001/9/11 كحجة لاعلان «الحرب العالمية على الارهاب ...المنتشر في أكثر من 50 بلداً... والتي ستستمر لأجل غير معروف». هذه الحقائق تؤكد على الطبيعة العدوانية للنوع الثاني من الامريكان الذين يلعبون الدور الرئيسي في اختيار سكنة البيت الابيض والبنتاغون.

ما هي نتائج استمرار هذه السياسة العدوانية؟ انها ادت الى تقسيم العالم الثالث الى ثلاث كتل: الاولى تشمل بلدان امريكا اللاتينية التي نالت الأمرين نتيجة قربها من الولايات المتحدة ونتيجة الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد والانقلابات العديدة في البرازيل وشيلي وغواتيمالا مما اجبر هذه الشعوب على ادراك شراسة الجار الكبير والقيام بالمستحيل لانتاج حكومات وطنية تقف بصراحة في وجه ضغوطه الاستعمارية، كما هي الحالة في كوبا وفنزويلا والبرازيل وبوليفيا بصورة خاصة وبيرو وشيلي واروغواي مؤخراً، علاوة على استمرار الثورة في كولومبيا وثورة تشيابس في المكسيك. ان ما يجري في امريكا اللاتينية يبشر بالخير خاصة لأنه يؤثر على، بل يوقظ الشعب الامريكي ضد استغلال النوع الثاني الذي يحكمهم ويجلب البؤس لهم ولبقية الشعوب.

اما في افريقيا، التي تشكل الكتلة الثانية، فقد انتشرت الحروب «بالواسطة» بين المستعمرين الاوروبيين القدماء وبين الامريكان الذين يستخدمون القبائل والقوى المحلية لازاحة النفوذ الاوروبي، كما حدث ويحدث في الجزائر والكونغو وسيراليون ورواندا وتشاد وافريقيا الوسطى ضد المستعمرين الفرنسيين والبلجيك. وبالرغم من الثروة الهائلة في هذه القارة الغنية بالذهب والماس واليورانيوم والنحاس والخشب والنفط يعيش معظم سكانها دون مستوى الفقر وتنتشر فيها الحروب والامراض والمجاعة، كما هو الحال في نيجيريا والنيجر واثيوبيا وموزمبيق. ففي مؤتمر عقد في ايثيوبيا حول النفوس (راجع بي بي سي، سيفاكس في 2002/2/11) اكتشف المختصون الحاضرون: «ان الفقر والحروب ومرض الايدز قد قللت معدل سنوات الحياة في افريقيا بمقدار 15 سنة وان الجزء الاعظم من الافريقيين يموتون قبل بلوغ الثامنة والاربعين من العمر، وفي البلدان الفقيرة جداً، مثل مالي، يموت 10 % من الاطفال قبل اكمال السنة الاولى من عمرهم».

تمثل آسيا الكتلة الثالثة التي هي بمثابة الطامة الكبرى لحكام امريكا، اذ قرروا السيطرة عليها مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق دفع تشيان كاي تشيك للقضاء على الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ. وبعد صرف البلايين فشلت محاولتهم. ثم جاءت الحرب الكورية وثورات الشعوب في اندونيسيا وبورما وملايو واستمرت الحركات والثورات التحررية، من الفلبين عبر ايران وحتى فلسطين، تلك التي اضطرت، بفضل خروشوف وغورباتشوف، الى تغيير قيادات بعضها من الماركسية الى اخرى وطنية او دينية.

ثم جاءت الانتكاسة الامريكية العظمى في 2001/9/11 في نيويورك وواشنطن حيث تم قتل ما يزيد عن 3000 امريكي خلال دقائق قليلة. وعلاوة على جرح الالوف تشير التقارير الطبية (راجع أخبار بي بي سي في 2006/5/7) الى اصابة ستة عشر الفاً بامراض صدرية لاستنشاقهم الغازات السامة المتصاعدة من انقاض مركز التجارة العالمية. والاتعس من ذلك هو اصابة الشعب الامريكي ككل بالعقدة النفسية نتيجة الشعور بعدم الامان وعدم حصانة امريكا من الهجوم الخارجي والشعور بالخوف من انتشار المؤامرات والهجمات الانتحارية ضدهم في كافة اصقاع العالم. فأعراض جنون الاضطهاد Paranoia انتشرت عند كل الامريكيين بنوعيهم الطيب والجشع.

لقد عملت الطبقة الحاكمة، بقيادة بوش، كل جهدها لاستخدام الانتكاسة كحجة للسير في سياستها التوسعية، المعروفة بسياسة العولمة، عن طريق احتلال افغانستان والعراق والتحضير للعدوان على ايران وسورية واعتمدت في ذلك على زرع روح الشوفينية والصليبية عند الشعب الامريكي الذي سرعان ما ادرك قلة ذكاء بوش واكاذيبه. ومن الجهة المقابلة توسعت مقاومة شعوب آسيا وانتشرت الى الفلبين وتايلاند الجنوبية والهند وكشمير وباكستان ونيبال وافغانستان وايران والعراق وفلسطين والسعودية وسورية بل انتشرت الانفجارات في مصر والمغرب واسبانيا وبريطانيا كما نسمع اخبارها كل يوم. لا تعرف الاستخبارات الامريكية العملاقة اين تكمن المقاومة فيضطر الجيش الامريكي الى قصف المواقع المدنية وقتل السكان الآمنين، بينما تستطيع المقاومة كشف مواقع العدو وتوجيه الضربات الملائمة.

لكن اصابة امريكا بالفشل الذريع جاءت عندما هب الشعب العراقي من تلعفر والموصل، عبر بعقوبة وبغداد وحتى الناصرية والعمارة والبصرة لمقاومة الاحتلال الذي جلب لهم الموت اليومي لأكثر من ثلاث سنوات. نعم لقد تم الاثبات بأن العراق صعب المراس، غير قابل للحكم Ungovernable من قبل الامريكان، الا أن عقلية الكاوبوي، المسيطرة على النوع الثاني منهم، ترفض ادراك هذه الحقيقة، لأنها تفكر فقط بالحصول على المال باستخدام القوة، فينتهي الشعب الأمريكي بتقديم المزيد من التضحيات وتستمر المعارك اليومية في انحاء العراق حتى تنهزم كافة القوات الانغلو – امريكية من كل شبر من البلاد. هذا هو الحل الوحيد الذي قد يؤجل الى ما بعد الانتخابات الرئاسية القادمة في سنة 2008. وبعد الهزيمة المؤكدة ستستمر الشعوب المغلوبة على امرها في ملاحقة الطغاة، مما يجعلنا نستنتج أن الشعب الامريكي نفسه سيتعلم وسيضطر الى رفض سياسة العدوان، وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب سينقلبون.

* عضو الهيئة الادارية للهيئة العراقية للاعلام والثقافة الوطنية

العقدة النووية هي غربية أصلاً

د. محمد نعمة*

■ بعيداً عن الأسباب الموجبة أو الأعذار التي تسمح لهذه الدولة الفتية أو تلك بالنزوع نحو التسلح النووي، وبعيداً عن الشروط الجيوسياسية المعقدة والمشدودة الأوتار أحياناً والتي تؤسس لارادة التسلح أو الردع الاستراتيجي في منطقة ما. فان التطرق لفكرة السلاح النووي هو بالضرورة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقع هذا السلاح لدى الغرب في علاقته مع ذاته ومع الآخرين. انه دالة غربية أساسا ورغم محاولات تخفيته خارج عولمة الغرب المندفعة في كل الاتجاهات. ان السلاح النووي هو خاصية غربية من حيث المنشأ والتطبيق التدميري (هيروشيما وناكازاكي) وأيضا من حيث تمظهره كوسيلة تخاطب سياسي ـ حضاري بين الدول والشعوب.

ان السلاح النووي في يد الغرب ليس مجرد وسيلة ردع تجاه الشعوب والدول الأخرى وانما أيضاً أداة غير مرئية له في «عدة الشغل» الدبلوماسي اليومي والقائم أساسا على الغلبة وليس على التعاون، على السيطرة وليس على الشراكة. فان كان لهذا السلاح بيد بعض الدول الصغيرة أو الفتية وظيفة دفاعية، تنشد من خلاله حماية وجودها كدولة أو كأمة، فان النووي الغربي هو هجومي الولادة والمسار. على أساسه تقوم موازين القوى العالمية وبنفس الوقت على المُتَخَيَّل لنتائجه الماحقة تتأسس كل الأخلاقيات السياسية بين الدول والشعوب.

منذ ظهور السلاح النووي في يد الغرب آب (اغسطس) 1943 أي قبل أول تجربة سوفييتية له في عام 1953 والى ما بعد انتهاء الحرب الباردة ومن ثم انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو لم يزل يؤدي وظيفة واحدة وهي تهيئة مناخ مرعب من اجل استدامة سيادة سياسية ـ اقتصادية آمنة. هذا ما تعكسه معاهدة عدم انتشار السلاح النووي لعام 1968 والتي تعتبر حجر الأساس للنظام العالمي بخصوص عدم انتشار هذه الأسلحة وأيضا نزعها والتي تمثل احدى ثمرات الدبلوماسية الغربية. فان هذه المعاهدة تجسد فعلاً الخلل القائم بين بعض القوى المتحكمة بهذا السلاح التدميري وبين بقية الأمم. ان لب هذه المعاهدة يقوم على ما يمكن اعتباره تسوية بين مجموعتين من الدول: المجموعة الأولى تتعهد بعدم اللجوء الى تطوير السلاح النووي أو الى استيراده أو تصديره. والمجموعة الأخرى النووية فانها «تعد» بنزع سلاحها.

فاذا أمعنا النظر في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فاننا نجد ثلاثة أمور متداخلة مطروحة في نفس الوقت: تتعهد كل الأطراف بـ«مواصلة المفاوضات حول الاجراءات الفعالة المتعلقة بايقاف السباق على التسلح النووي في تاريخ قريب» من اجل «نزع السلاح النووي بشكل تام وشامل» وذلك «تحت رقابة دولية حازمة وفعالة». ان هذه المستويات الثلاثة المتداخلة في النص قد دفعت شخصية غربية بارزة مثل ميشال روكار ليحدد بأنه لا يحق للدول العظمى منع الدول الأخرى من حيازة الأسلحة النووية الا بعد تخليها هي عن أسلحتها الخاصة بها. الا أن هذه المعاهدة عكست عملياً وتاريخياً خشية الدول الكبرى وخاصة أمريكا ومنذ جون كينيدي ، من أن تتمكن دول أخرى من اللحاق بها على الدرب النووي أكثر منه بكثير خوفاً من نتائجه السلبية على البيئة وعلى الانسان.

ان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد خدمت الغرب من حيث قد شكلت اطاراً قانونياً قيمياً مجتزأً واستنسابياً لاحتكارها له وصداً واضحاً للآخرين. ان هذه المعاهدة والتي هي عبارة عن محاولة توازن بين الواجبات والحقوق للدول فاذ بها تختزن في طياتها غموضاً وضبابية كان الغرب قد قصد بهما تأبيد الخلل في صراع وميزان القوى مع التحلل الدائم من مبدأ نزع سلاحه النووي والذي كان قد شكل احد أسس معاهدة عدم الانتشار والذي لم يكن النقاش به سهلاً من قبل الدول النووية العظمى. فمنذ عام 1965 والدول غير النووية تتساءل وتسأل الدول المتحكمة بالسلاح النووي عن ضمانات وتعهدات لها في بقائها خارج التسلح النووي، أما الردود فكانت وما زالت دائماً نفسها غامضة وملتبسة. فبحسب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فان الدول غير النووية التي لن تعد تبحث عن هذا السلاح تجد نفسها فاقدة لمصدر رئيسي لأمنها، فاذاً كيف يمكنها من الآن فصاعداً أن تنعم بالأمن اذا تخلت عن طموحاتها النووية؟ ما هي الضمانات بان الدولة الكبرى لا تستعمل سلاحها ضد دولة اصغر؟ كيف ومن يؤمن لهذه الدول غير المحمية من دولة عظمى أمنها وسلامتها؟ وفي حالة اعتداء نووي عليها كيف العمل وما السبيل لردع المعتدي؟ ما هي الاجراءات ونوعيتها لمساندة المعتدَى عليهم؟ كل هذه الأسئلة التي قد تم طرحها من قبل العديد من الدول كالهند والسويد ومصر لم تجد الا أجوبة شكلية وواهية من «دول القرار».

ان هذه الأسئلة أصبحت الآن مقلقة وخاصة بعد تحول العالم الى احادي القطبية. فاذ ببريطانيا الحالية لا تجد حتى من مبرر لأي تعديل أو اضافات لهذه المعاهدة،

كحالة فرنسا أيضا والتي عدلت للتو من عقيدتها النووية بحيث تسمح لها ضرب دول وحتى «مجموعات» معادية. أما أمريكا والتي رفضت في السابق اقتراحاً

سوفييتيا (1966) باضافة ملحق على المعاهدة ينص على تحريم استعمال السلاح النووي ضد الدول غير النووية والموقعة على المعاهدة والتي لا تمتلك على أراضيها سلاحا نووياً، فانها الآن تعتبر أن «التهديدات» الحالية لانتشار السلاح النووي ووجود دول «تنتقص» من واجباتها تجاه المعاهدة ينهي أهمية اعطاء ضمانات للدول غير النووية.

هنا لا بد من التأكيد على أن ثمة عدم انصياع باد على الدول الصغيرة أو الفتية لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شأن الرقابة والالتزام بالمعاهدة ألأم حول عدم التسلح، من بينها كوريا الشمالية وباكستان الى ايران والبرازيل التي رفضت هذه الأخيرة عام 2004 زيارات الوكالة الدولية لمنشآتها النووية خوفا من «التجسس» بحسب قولها، الا ان الأكيد بأنه قد سبق هذا التفلت ويقابله الى حد الآن الجمود أو العجز المؤسساتي المختص بنزع التسلح الكوني. ان كل الجهود هي منصبة حاليا فقط على نصف المشكلة: « عدم التسلح أو انتشاره» بينما هي مختفية تجاه الشق الثاني من العقدة أي الالتزام بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بتعزيز عامودي وأفقي لنزع التسلح الكلي والمنصوص عليها في نفس معاهدة عدم انتشار السلاح النووي. هذا اذا استثنينا انتقاص القوى الكبرى من احترام معاهدتي «المنع الكامل للتجارب النووية» أو «منع انتاج المواد القابلة للانشطار» والتي تبدو حتى الآن حبرا على ورق.

لا بل نجد أكثر من ذلك وهو أن خلف ذلك «الهلع» الغربي من انتشار التسلح النووي ثمة عملية تطوير واعادة تسلح سارية على قدم وساق لم يوقفها لا انتهاء الحرب الباردة ولا انهيار المعسكر الاشتراكي. هذا ورغم ما يؤكده رئيس وزراء فرنسا الأسبق ميشال روكار في جريدة «الموند» في 2006/01/27 في رسالته النقدية للاستراتيجية النووية الجديدة للرئيس شيراك «على عدم وجود مبرر لنزاعات حيوية حول أنماط النظام الاجتماعي ولا ثمة نزاعات مهمة حول الأراضي بحيث ان الخلافات المستقبلية ستكون بمجملها متعلقة بمسائل تجارية». فاذ بالولايات المتحدة والتي اجتزأت وانتهكت هي بدورها معاهدة عدم انتشار السلاح النووي ترفض من جهتها الالتزام وتطبيق معاهدة وقف التجارب النووية (سي تي بي تي) وتستمر في أبحاثها وتجاربها وتنوعها، ولم تزل تعارض تطبيق معاهدة (ستارت 2) الخاصة بتخفيض ترسانتها الاستراتيجية، مما حدا بروسيا لاعادة تصنيع وتطوير أسلحتها النووية والاستراتيجية وأيضا كذلك فعلت الصين وأخيرا فرنسا التي أخذت بتنشيط ترسانتها وتجاربها النووية. هذا دون أن ننسى بان الفاتورة العسكرية الأمريكية قد حصدت من خزينة الدولة أكثر من 400 مليار دولار لسنة 2004 ومن المتوقع أن تكون بحدود 500 مليار لعام 2009. ان الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسؤولة عن استهلاك 40 بالمئة من النفقات العسكرية العالمية.

ان الدول النووية الكبرى وخاصة الغربية منها تبدو جزعة من فقدان قدرتها الكامنة للردع وذلك في حال التزمت فعلاً بآليات واطر جماعية تتعهّد من خلالها بتقديم ضمانات وتعهدات واضحة لأمن وسلامة الدول غير النووية أو الضعيفة وهي الأغلبية الساحقة للمعمورة والتي بحاجة فعلية للأمن بمجمل نواحيه. لان في الخلفية اللاواعية للدبلوماسية الغربية تكمن، وهنا المأساة، توأمة بين نزوة الردع وديمومة السيطرة. أما اذا أردنا سبر غور أسفل هذا الرفض المزمن للتعاون بين الأمم والقائم على التعاون والحقوق المتبادلة فاننا سنجد أنفسنا أمام أرضية ايديولوجية غربية صلبة عمرها من عمر حداثتها والتي تستند فيما تستند على مركزية المعرفة والمكننة المستعلية وهرمية الأمم والدول. ان البشرية جمعاء تعاني من نواة هذه الايديولوجية الغربية والتي تنقسم الى نفي وتأكيد؛ نفي لأخلاقيات المساهمة والمشاركة والتعاون. وتأكيد على أن كل مكتسب هو قابل للتراكم وكل مكسب متراكم هو قابل للاختزان وكل اختزان هو بحد ذاته قيمة وجبروت.

* مدير مجلة «مدارات» غربية
madaratg@hotmail.com

طائفية الوعي والوعي الطائفي:

ما المقصود من الدعوة لمصالحة وطنية في سورية؟

غسان المفلح*

■ همس وغمز وترنيمة خوف من جدران تحيط بك لها آلاف الآذان تسمع وتسجل أنك هكذا على رؤوس الاشهاد: طائفي. نقطة في نهاية سطر الاستبداد والخوف على نفسك وعلى مجتمعك:

لا نقاش. لا حوار. ليس المعنى فريدا كما أنه ليس جديدا انه في حكايا الشارع السوري في غفلة من شبكة الرقابات المخيفة: النظام السوري طائفي. لا بعدها كلام ولا قبلها ما يقال.

في عمل السلطة المعاصرة أي سلطة سواء كانت مؤسساتية أو شخصانية على الطريقة السورية الخاصة.. كيف يمكن تتبع ممارسة السلطة خارج شبكة الملفوظات المحكية في السر وفي العلن. هل هو وعي مزيف ما يدور همسا منذ زمن بعيد في الشارع السوري في حواريه الضيقة وشوارعه المتسخة أو في فنادقه ذات الرفاهية العالية.. بين طلبة الجامعة بين العسكر المجندين لخدمة العلم السوري.. بين النساء في الشرفات التي لا تطل على منظر سوى الأسمنت والشوارع المليئة بالحفر.. داخل أحزاب الجبهة الوطنية منذ زمن بعيد لم تعد تقدمية بل باتت ايقونة على صدر الاستبداد غير المكتوب والمحكي والمبثوث في وجدان الشارع السوري.. والا لم كل المعارضة السورية كانت تدعو ولا زالت تدعو لمصالحة وطنية!!؟ هل المقصود مصالحة بين السلطة وبين الشعب أم مصالحة بين جهويات المجتمع السوري التي تسرطنت بفعل الوعي الشفاهي والعملي الممارس من قبل السلطة على مدار ثلاثة عقود ونصف؟

السلطة لا تدافع عن نفسها في هذه النقطة لأنها تعرف ما صنعت يداها.. وتترك للهمس المعلن عن طائفيتها للذهاب الى السجون.. بل ما يدهشك هو تنطح رموز من المعارضين والسياسيين لكي يقولوا لنا بالفم العريض: السلطة ليست طائفية!! معتمدا على بقاء الفقراء في الطائفة العلوية وهم غالبية بالطبع وهذا أمر لا ينكر فمهما كان راتب العسكري المتطوع نتيجة للفقر وللدفاع عن السلطة لن يتعدى أن يغتنم شيئا من سرقته للمطبخ ولا يجعله ذلك غنيا بل يبقى فقيرا.. ولكن من قال ان الفقراء لا يمكن أن يكونوا طائفيين؟!! أو لا يمكن أن يكونوا مادة سهلة لمشروع سلطوي ما كان له أن ينجح لولا أنه طوع غالبية شباب الطائفة في الجيش ولهذا مبحث آخر علينا بحثه في مكان آخر..

قال له : هنت ـ أنت ـ سني ولاه.. ولاه يعرفونها السوريون جيدا وهو يطل عليه من طاقة صغيرة في باب الزنزانة... أجابه:

أنا شيوعي ولست طائفيا.. فرد عليه بحزم العارف والمثقف: «بلا فذلكة بدك تعلمني الفرق بين السني والشيوعي. انت سني وبس كما اقول أنا لك وسأسلخ جلدك عن عظمك.. وبس السنة تستلموا السلطة حاسبني»!!

المتحدث الأول هو من أشرس ضباط شعبة المخابرات العسكرية السورية..

المتحدث الثاني هو معتقل شيوعي أمضى في السجن ثماني سنوات ونصف سنة..

هذا مخزون ليس نافلا مهما كانت رائحته لكي يتم اخراجه للعلن كي نتخلص من آثاره ونخرجه من دائرة اللاوعي الى دائرة الوعي كي يتم تجاوزه.. والا بغير ذلك من أفق فانه سيكون خطيرا على مستقبل سورية لأن خزانات الوجدان السوري الذي بات شقيا بين انتمائه لطائفته وبين انتمائه لسوريته أو لكرديته أو لعروبته..الخ مشروخا ومن نافل القول ان الحديث فيه يشكل حساسيات خطيرة نحن كمعارضة بغنى عنها ولا تنقصنا خلافات!! هؤلاء المعارضون أنفسهم يتهمون بقية خلق الله في سورية ولبنان بالطائفية ما عدا السلطة فهي ليست طائفية!!

يقلد بعض العامة من الشعب السوري اللهجة العلوية: لكي يهدد غيره أو ينهي معاملة له في الدولة.. بالمناسبة أين الدولة السورية؟ فلم يعد أحدا يتحدث عنها أو يسمع بها مطلقا فقد التصقت في ذيل السلطة ككتلة عطالة ابتلعتها السلطة وتحولت الى كتلة هي من الثقل حتى باتت عبئا على السلطة نفسها.. فليس لدى السلطة مال زائد عن النهب كي تجدد الروح في هذه الدولة وأجهزتها المريضة والتي تعتبر طبيا في حالة وفاة..

ندرة المعنى في ضجيج اللفظ

كان الله بالعون يا جماعة..

أينما تذهب والى أي مسابقة لقبول موظفين في الدولة تجد أنك مواطن درجة ثانية ما لم تكن من الساحل السوري!! ويتحدث المواطن الى نفسه وربما يتحدث الى أخيه أو صديقه الذي يأتمنه على حياته ـ «يا أخي العلوية آخذين كل البلد» ـ أما هذا نفسه هو من ينزل في مسيرات السلطة على الشارع ويضج صراخا هاتفا للسلطة ومصفقا لها كلما أزفت ساعة تقديم الطاعة لخوف من زنزانة أو فصل من وظيفة..الخ.

الضجيج يحجب المعنى المخبوء على حالة من التربص يستطيع النظام سحبها عن طريق اعادة السلطة للمجتمع أو أن تأتي المعارضة الديمقراطية!! الى السلطة ـ أين هي؟

ثم يرد المعارضون: هذه السلطة مليئة برجالات من السنة وغير السنة وهم أيضا نهبوا البلد ألم يكن حكمت الشهابي سنيا أو عبد الحليم خدام سنيا وسليمان قداح سنيا!!؟

ربما هم نهبوا ولكنهم لم يكونوا أصحاب قرار في الأمور التي تخص تجديد السلطة وسيطرتها على المجتمع السوري.. طيب تعالوا نحاكم الجميع وعلى قدم المساواة في محكمة حيادية؟!

ونسأل: ما هو دور ضباط الأمن في السلطة وكم ضابط أمن هو من خارج الطائفة وما نسبتهم؟ وما دورهم في نهب البلد؟ وما هي امتيازاتهم وعلى عينك يا تاجر..

وعلى حد قول الكاتب الصديق حكم البابا: خرزة زرقة على جباههم جميعا فهم أبناء سورية وربما منهم من كان معي في أيام الدراسة ومنهم من هو صديقي أيضا ومع ذلك نسأل كم حيدري موجود من ضباط الأمن؟ وكم خياطي له موقع مهم في المخابرات أو في قرار الدولة بعد رحيل ابراهيم الصافي.. المشروع الأقلاوي أهم ما يميزه هو حالة الاستبدالية الصاعدة التي تضيق حتى تصل الى السيد الأوحد: الديكتاتور مشخصنا.. (الحيدرية طائفة صغيرة داخل الطائفة العلوية ومنها فاتح جاموس المعتقل حديثا وأستاذي الدكتور عارف دليلة..الخ أما الخياطيون فهم عشيرة من عشائر الطائفة وتعد الأكثر عددا وفق وجيه كوثراني في كتابه عن بلاد الشام) كل هذا مغطى علنا وفي صمت قاتل من ضجيج الهتافات والهتيفة..!

هذا كله لا يغير في الأمر شيئا أننا: كسوريين بحاجة لفترة راحة ديمقراطية ومحمية من قبل العسكر أنفسهم يا أخي من أجل بث الروح في لحمة المجتمع وطنيا بناء على مفهوم معاصر لمفهوم المواطنة.. وحتى الذي سرق يا أخي الله يسامحه دنيا وآخرة: بس تعالوا لنفك الحصار عن المعاني المخبوءة في كنف المعنى الحقيقي لما وصل اليه المجتمع السوري ونتحاور عليها للوصل الى بر الأمان.. السلطة لا تقبل.. حسنا فليبدأ المعارضون.. اذن.. فهل نبدأ؟

* كاتب من سورية

العنصرية والعسكرتاريا والليبرمانيون

زهير اندراوس*

■ في حقيقة الأمر اشعر بنوع غريب من المفاجأة عندما يقوم العرب في هذه الديار بالتعبير عن استغرابهم واشمئزازهم وامتعاضهم من العنصرية المتأججة في جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي، ويسود لدي الانطباع بأن العنصرية الإسرائيلية، وهي من المكونات الرئيسية للفاشية المقيتة والبغيضة، هي أمر جديد أو غريب على هذا المجتمع الذي يحافظ على تعاضده وتماسكه وكينونته وصيرورته مستعملا سلاح نفي الآخر وعزله عن المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي قلبا وقالبا. كنا سنقول ماذا جرى لو أن ما يسمى بمؤشر الديمقراطية نشر نتائجه في دولة لا تتشدق في الصباح والمساء بالديمقراطية، ولكنها عمليا تمارس أساليب العنصرية المؤسساتية والشعبية ضد أبناء الأقلية القومية العربية الفلسطينية، وهم بالمناسبة لمن خانته ذاكرته الأصحاب الأصليون لهذه الأرض. اثنان وستون بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤمنون في عقلهم الباطني بضرورة تحويل إسرائيل إلى دولة نقية من العرب، أي أنهم يعتقدون بأنه يتحتم على دولتهم طرد العرب من موطنهم ويطالبونها بالعمل الجاد على تحقيق عملية الطرد الجماعي، باعتقادنا فإن هذا المعطى هو تحصيل حاصل، فهذه هي النتيجة الحتمية لما اقترفته إسرائيل في العام 1948 عندما هجرت وشردت شعبا بأكمله وأقامت على أنقاضه كيانا، وعندما تجد الدولة المبررات والمسوغات لهذه الجريمة فلا يستغربن أحد من تحول العنصرية في إسرائيل إلى رافد حيوي في الحياة اليومية، لأنه عندما يتقمص الجلاد دور الضحية ويحول الضحية إلى الجلاد تنعكس هذه الأمور بشكل واضح وفاضح في التفكير الجماعي للأكثرية التي تربت وترعرعت على أفكار أقطاب الحركة الصهيونية الذين فرضوا على المجتمع الإسرائيلي المركب من قوميات مختلفة غير متجانسة في تفكيرها ونمط سلوكها، التسليم بمقولتهم الكاذبة بأن فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

اثنان وستون بالمئة فقط من الإسرائيليين الصهاينة يريدون طردنا من بلادنا وأرضنا، ونشدد في هذا السياق على مفردة فقط، لإيماننا المطلق بأن الأغلبية الساحقة من اليهود الإسرائيليين يؤمنون في عقلهم الباطني بضرورة تحويل إسرائيل إلى دولة نقية من العرب.

على أية حال، نعتقد أن النتائج التي افرزها مؤشر الديمقراطية للعام 2006 هي نتائج خطيرة للغاية، واللافت أن ثمانين بالمئة من المستطلعة آراؤهم قالوا بالحرف الواحد إنهم يثقون ثقة كاملة بالجيش الإسرائيلي، وهذه النتيجة تدل على